مركز
السياسة
الدولية للنمو الشامل

مركز السياسة الدولية للنمو الشامل ممول من مكتب السياسة الإنمائية، برنامج الامم المتحدة الانمائي و حكومة البرازيل.

رسالة قصيرة

العدد رقم :- 76

فبراير 2009

التعاون بين دول الجنوب : في غضون أزمة الإقتصاد العالمي

إعداد: ميشيل مورايس دي ساسيلفا، كلية المعلمين جامعة كولومبيا

من منظور التعاون بين دول الجنوب، يعتبر التراجع الذي يمر به الإقتصاد العالمى فى الوقت الراهن مرحلة مقلقة. وقد نشأ التعاون بين دول الجنوب في ظل حركة عدم الإنحياز والتي غلب عليها السكون، بيد أنه عاد للظهور في التسعينيات وأوائل الألفية الثالثة، وإكتمل تكوينه عندما قررت مجموعة من الدول ذات الدخل المتوسط, مثل البرازيل، اولهند، والمكسيك وجنوب أفريقيا، تحسين موقفهم كلاعبين عالميين على الساحة الدولية. فقاموا بتطويربعض البرامج الإجتماعية الناجحة نسبياً فى سعيهم لمشاركة الدول النامية الأخرى. وعلى عكس التعاون التقليدى بين دول الشمال و الجنوب والذى يتسم بمحدودية الكفاءة نجح التعاون بين دول الجنوب و أصبح ذو تأثير قوى.

ومع تردى صدى الازمة المالية العالمية في دول الشمال وقيام دول الجنوب بمواجهة التأثير السريع والمتتالى للازمة المالية والإقتصادية، تطرح عدة أسئلة عن مستقبل التعاون بين دول الجنوب ، أي ماذا سيحدث للتعاون الجنوبى؟ هل سيضعف ويتوارى؟ أم سيصبح أقوى؟ .

هذا العدد من "رسالة قصيرة" يناقش بعض السيناريوهات ويسوق حججا مفادها أن مبادئ التعلم بين دول الجنوب من الأرجح أن تستمر على قيد الحياة.
أحد السيناريوهات المحتملة هى أن يلقى التعاون بين دول الجنوب حتفه و يختفى من الساحة الدولية. فمع إنكماش الإقتصادات والإتجاه نحو خفض التكاليف، تصبح الدول النامية أكثر احتمالا أن تخفض المساعدات الإنمائية الرسمية التي تقدمها. على سبيل المثال: قامت اليابان، وفنلندا، والسويد والنرويج بخفض ملحوظ فى حجم المساعدات الإنمائية الرسمية التي تقدمها مباشرة بعد مواجهة إقتصاداتهم إضطرابات في أوائل التسعينيات. فقد خفضت النرويج المساعدة الإنمائية الرسمية بنسبة 10% ، والسويد بنسبة 17% و فنلندا بنسبة 62% (رودام 2008).

لماذا سيعاني التعاون بين دول الجنوب من جراء إنخفاض حجم المساعدات الإنمائية الرسمية؟ أليس التعاون بين دول الجنوب؟ نظريا، نعم. عمليا، كان تمويل مشاريع التعاون بين دول الجنوب يزداد من خلال ما يسمى بالمبادرات الثلاثية. ففي اطار هذه الثلاثية، تقوم دولة متقدمة بتمويل مشاريع تتعاون فيها دولتين ناميتين أو أكثر. فاليابان، على سبيل المثال، كانت أكثر الدول المتقدمة التي قامت بتمويل هذه الثلاثية. كما دعمت المملكة المتحدة أيضا برنامج تعاون فى التنمية الإجتماعية بين دول أفريقيا و دول أمريكا اللاتينية.

قد يختلف توزيع المساعدة الإنمائية الرسمية بين القطاعات المختلفة، فسوف توجه هذه المساعدات بالشكل الذي يخفف من الأضرار التي أثرت على الإقتصادات والناتجة عن انخفاض الإستهلاك فى الشمال. فمن المرجح أن تأتي القطاعات الإجتماعية فى مؤخرة قائمة الاولويات. كما يصبح من المرجح أيضا أن تنخفض الموارد التى تخصصها الدول النامية من أجل مشاريع التعاون بين دول الجنوب في إطار هذه الثلاثية.

ومن المحتمل أيضا أن تدخل متغيرات السياسية في تحليل السيناريو المستقبلى حيث أن تنشيط مبادرات التكامل الإقليمية، مثل السوق الجنوبية المشتركة (مركوسور) وإنشاء أسواق جديدة مثل اتحاد دول جنوب أمريكا (أوناسور)، تعد مؤشر على الإلتزام بمزيد من التعاون. ومع ذلك، ستواجه كثيرا من دول أمريكا اللاتينية قريبا إنتخابات رئاسية، فهل سيتحدد مصير التعاون بين دول الجنوب بالنفعية السياسية؟ وعلى الصعيد الآخر، مثلا، وسعت حكومة البرازيل الحالية من مبادرات التعاون بين دول الجنوب تجاه أفريقيا وأمريكا اللاتينية لاسيما في مجالات الحماية الإجتماعية، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية (االإيدز)، والزراعة. أما الأحزاب السياسية الأخرى، فقد يكون لديهم دوافعهم الخاصة لترويج التعاون بين دول الجنوب ككسب التأثير الدولي وكسب الشرعية لسياساتهم في دولهم. ولذلك في ظل إعادة التوجيه السياسي، قد تبقى جهود التعاون بين دول الجنوب على قيد الحياة.

هنالك سبب آخر يدعوا للأمل حيث أن تشيلي و أوروجواي، على سبيل المثال، هما مثلان لدولتين لم تتأثرا بالأزمة بنفس قدر تأثر جارتيهما البرازيل والأرجنتين. فوفقا لبيانات نمو الناتج المحلي الإجمالى الحقيقي المأخوذة من صندوق النقدي الدولي في عام 2008 يتضح حدوث نمو فى إقتصاد كلا من الأرجنتين والبرازيل بنسبة 6.5% و 5.2% على التوالي، و لكن من المحتمل أن يقل النمو إلى 3.6 % إلى 3.5% في عام 2009. في حين أن تشيلي و أوروجواي لن تخسرا أكثر من 1% من النمو الإقتصادي في هذا العام. ومن المحتمل أن هذه الدول قد تحسن مساعيها في اطار التعاون بين دول الجنوب.

هنالك أيضا إحتمال آخر هو أن تقوم تلك الدول التي صدمتها الأزمة بتصمم حلول مبدعه تتقاسمها مع غيرها. على سبيل المثال، تشير بعض الاحصاءات الحكومية الحديثة إلى أن البرازيل خسرت 654 ألف فرصة عمل في ديسمبر عام 2008 فقط. وفي البرازيل، تدل البرامج الإجتماعية المبتكرة مثل "بولسا فاميليا" والمبادرات الوطنية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز) على تراكم رأس المال البشري والقدرة المؤسسية في الدولة. فقد تمهد الأزمة الحالية الطريق لحلول جديدة قد تتقاسمها فيما بعد الدول الأخرى في الجنوب.

وبغض النظر عن أي السيناريوهات سيسود، فالنتيجة أن الدول النامية تعلمت أنه يمكنهم الإعتماد على بعضهم البعض من أجل المساعدة والتعليم المتبادل. ولا يمكن أن نمحو ذلك بوجود الأزمة الحالية. وأيما كان الذي سيحدث ، فسيكون لتعزيز التعاون، حيث أن الدول الصناعية ستكون مشغولة بمعالجة مشاكلهم الخاصة وستبقى الدول النامية لحالها وحيدة. فإذا كان هذا الاستنتاج صحيحا، سيظل التعاون بين دول الجنوب قائماً.

مراجع

IMF (2009). World Economic Outlook (October 2008). IMF Website, *http://www.imf.org/external/datamapper/index.php* **.**

Roodam, D. (2008). 'History says Financial Crisis Will Suppress Aid'. Centre for Global Development Website,*http://blogs.cgdev.org/globaldevelopment/2008/10/history_says_financial_crisis.php*

الآراء التي أعرب عنها في هذه الصفحة هي آراء الكتاب وليس بالضرورة آراء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو حكومة البرازيل.

بريد إلكتروني :ipc@ipc-undp.org
الموقع على الشبكة العالمية : www.ipc-undp.org
ت : +55 61 2105 5000

مركز السياسة الدولية للنمو الشامل (IPC – IG)
مكتب السياسة الإنمائية، برنامج الامم المتحدة الانمائي.
Esplanada dos Ministérios, Bloco O,
7º andar, Brasilia, DF - Brazil 900-70052

اضغط و علق